

12- التعليق على القواعد الأصولية لابن اللحام- فضيلة الشيخ أـد

سامي بن محمد الصقير-42ربيع الأول 4441هـ

سامي بن محمد الصقير

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين اللهم اغفر لنا ولشيخنا ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين. امين قال الشيخ ابن اللحام رحمه الله تعالى في كتابه للقواعد في القاعدة السادسة. قال رحمه الله ومنها لو لو اكره المحرم على حلق رأسه - 00:00:00

فان الفدية تجب على الحالق في في اشهر الوجهين قاله ابو بكر والثاني تجب على المحلول يرجع بها على الحالق ذكره ابن ابي موسى في الارشاد وجها. وعلل بعضهم هذا الوجه بان حلق الشعر كالاتلاف ولهذا يستوي عمه وسهوه - 00:00:26

وفيه بحث فان حلق الشعر ليس كالاتلاف بل هو اتلاف الحقيقة والمحلول رأسه والمحلول رأسه لم يتلف ولم يتلف لا لم يتلف والمحلول رأس والمحلول رأسه لم يتلف وانما اتلفه الحالق - 00:00:43

ولو اكره على الحالق والتقنيين مباشرة بنفسه وجبت عليه الفدية واعزي الى نص احمد واختاره ابو محمد الجوزي لا كفارة على لا كفارة على مكره وحكي رواية عن احمد. على مكره - 00:01:02

لا كفارة على مكره وحكي رواية عن احمد. طيب بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله وعلى الله واصحابه ومن اهتدى بهداه. قال رحمه الله ومنها - 00:01:16

من المسائل المتعلقة بالاكراه لو اكره المحرم على حلق رأسه واكراهه على حلق رأسه له صورتان الصورة الاولى ان يفعل به ذلك كرها الصورة الثانية ان يفعل ذلك بنفسه - 00:01:28

ويباشر ذلك بنفسه قال المؤلف فان الفدية تجب على الحالق يجب على الحالة وهذا ظاهر فيما اذا كان هو الذي باشر اما اذا يباشر فان الفدية تكون على المكره قاله ابو بكر والثانية تجب على المحلوء نعم. فان الفدية تجب على الحالق يعني الذي اكرهه في اشهر الوجهين. قاله ابو بكر - 00:01:49

ابو بكر والثانية تجب على المحلول الرواية الثانية. اذا اذا اكره قلنا له سورتان. الصورة الاولى ان يفعل به ذلك كرها فحينئذ تكون الفدية على من على المكره الذي هو الحالة - 00:02:17

والصورة الثانية ان يكره على ان يفعل ذلك بنفسه فحينئذ يقول تجب على الرواية الثانية تجب على المحلول يرجع بها على الحالق الفرق بين القولين ان او الوجهين انه على الوجه الاول تجب الفدية مباشرة على الحالق - 00:02:35

وعلى الوجه الثاني تكون على المحلول. يعني المكره ثم يرجع بها على الحالق والقول الثاني في اصل المسألة انه لا كفارة على بكرة وان من اكره شخصا على ان يحلق رأسه - 00:02:56

او ان يقلم ظفره فانه لا شيء على المكره سواء اكره على ان يفعل ذلك بنفسه او فعل ذلك به كرها لكن المكره هنا يعذر لا يترك يعذب لكن بالنسبة للفدية ليس هناك فدية. نعم - 00:03:12

احسن الله اليك قال رحمه الله ومنها اذا اكره على البيع بغير حق فانه لا يصح البيع جزما وان اكره على وزن مال بغير حق فباع ماله في ذلك فانه يصح عن الصحيح من الروايتين - 00:03:32

طيب يقول ومنها اذا اكره على البيع بغير حق فانه لا يصح البيع جزما يعني يقينا لان من شروط صحة البيع الرضا في قول الله عز

وجل الا ان تكون تجارة عن عن تراض منكم - 00:03:46

وقال النبي صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراضي فلا يصح بيع المكره لكن ذكر المؤلف رحمة الله مسألة قريبة من هذا وصح فيها البيع - 00:04:03

على وان اكره على وزن مال بغير حق فباع ماله في ذلك فانه يصح وهذا ذكرها الفقهاء رحمة الله في كتبهم وقالوا ان اكره على وزن مال تباع ملكه لذلك صح - 00:04:20

ومعنى اكره على وزن مال اي اكره على قدر من المال فباع ملكه لذلك صح. مثال ذلك انسان جاء لشخص وقال اعطني الف ريال والا فعلت بك كذا وكذا قال اعطني الف - 00:04:38

هذا الرجل ليس معه الف فاخذ مثلا جهاز الجوال وباعه الان الان الجوال البيع صحيح الصحيح فهمتم ولو اكره على بيع الجوال البيع لا يصح والفرق بينهما انه في السورة الاولى اذا اكره على بيع الجوال الاكره وقع على على العين المباعة - 00:04:54

وبالسورة الثانية لم يقع الذي قال مثلا اعطني الف والا فعلت بك كذا وكذا هو لم يكرهه على البيع يقول اعطني الف من عندك تفترض ها اه تتبع تشتي المهم - 00:05:24

يعني تحضر لي الف ريال فهو لم يكرهه على البيع فهمتم؟ بخلاف السورة الاولى اذا اقره على البيع بان قيل بيع بع بيتك والا فعلت به كذا وكذا. فحيثنا لا يصح - 00:05:40

الاكره في الصورة في في الصورة الاولى وهو اذا اكره على البيع وقع الاكره على العين المباعة. يعني على المثمن واما من السورة الثانية فهو لم يكره على البيع وانما اكره على قدر من المال. نعم - 00:05:53

احسن الفرق بينهما؟ نعم احسن الله اليك. قال رحمة الله ومنها جميع جميع عقود المكره واقراره فانها لا تصح. نعم جميع العقود وكذلك الاقرارات لتكون من المقررة لا تصح بان جميع العقود من شرطها - 00:06:12

الرضا شرط العقود الرضا كذلك الاقرار من شرط اقرار الرضا ولو اكره الانسان وقيل اقر ان في ذمتك لفلان مئة الف ريال وصار يعذبه ويتهدد حتى اقر هذا الاكره في هذا الاقرار غير معتبر. نعم - 00:06:32

احسن الله اليك. قال رحمة الله ومنها اذا ثبت خيار المجلس في صورة فاكره احد المتعاقدين على مفارقة صاحبه ابدي الشيخ ابو محمد وغيره احتمالا ببطلان الخيار لانه لا يعتبر لله في مفارقة صاحبه له. فكذلك في مفارقة لصاحب طيب - 00:06:55

آآ في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال البیعن بالخیار ما لم یتفرق ما لم یتفرق یعني مدة عدم تفرقهما فلو مثلا تبایع رجالان وهمما في المجلس قال احدهم الآخر بعثک بیتی - 00:07:17

بمليون ريال فقال قبلت. ما دام في المجلس يجوز لكل واحد منها ان يرجع وكل واحد منها الخيار اذا تبایع الرجالان فكل واحد منها بالخیار ما لم یتفرقا. وقال البیعن بالخیار ما لم یتفرقا - 00:07:35

فاحدهما احد المتبایعين اكره على مفارقة صاحبه انت يعني خشي انه يذهب يقول انت الذي ايش؟ جعلت البيع يلزم لكنه اكره الآخر او تحايل عليه لاجل ان یفارق المجلس مثال ذلك - 00:07:53

مثلا تبایع هو ایاه في المجلس في بيته واثناء وبعد ان تم البيع قال مثلا جاء ولده وقال سيارتک مفتوحة الانوار سكر الانوار فخرج فرق المجلس هذا حيلة على اسقاط - 00:08:16

حقي من الخيار لا يسقط كذلك ايضا لو اكره جاء شخص منه واكرهه واجبره على الخروج من هذا المكان لا يسقط الخيار. اذا البیعن بالخیار لما لم یتفرقا باختیارهما اما اذا تفرق بغير اختیارهما او كان تفرقا طارئا - 00:08:39

طارق مثلا متبایعن احدهما ذهب الى اعزكم الله دورة المياه مثلا لقضاء حاجته ثم رجع هذا لا لا يقطع الخيار انما ينقطع الخيار اذا فارق جميعا او احدهما المجلس باختیار باختیار - 00:09:01

قال رحمة الله ومحله هذا الاحتمال عند صاحب التلخيص اذا كان المكره قادرا على الكلام وقال القاضي وصاحب المستوعب والترخيص وغيرهما لا يبطل على قول من لا يرى فعلى قول من لا يرى انقطاع الخيار ان اكره احدهما على فرقة صاحبه انقطع خيار

صاحبہ کما لو هرب منه - 00:09:19

ویبقی الخيار للمکرہ منہما فی المجلس الذي یزول عنه الاکراه المجلس الذي یزور عنہ الاکراه فیه حتی یفارقه وان اکرھا وان اکرھا جمیعاً انقطع خیارھما. لان کل واحد منہما ینقطع خیارہ بفرقۃ الایخ فاشبھ ما لو اکرھ صاحبہ دون - 00:09:44
والصحيح انه لا ینقطع ان الخيار ان الخيار لا ینقطع الا اذا فارق الا اذا فارق احدھما او کلاھما المجلس عن رضا واختیار. نعم قال رحمة الله وذكر ابن عقیل من صور الاکراه ما لو رأی سبعاً او ظالماً سبعاً - 00:10:03

ما لو رأیاً سبعاً او ظالماً خشیاً فھرب فزعاً منه او حملھما سیل او فرقۃ بینھما ریح یعنی مثلاً لو تبایع فی مکان ثم قدر الله ان جاء سبع او ظالماً یخسون منه - 00:10:24

او حصل حريق مثلاً وخرج او نحو ذلك فافتراقاً فان هذا یعتبر اکراها. فلا ینقطع الخيار احسن الله اليك قال رحمة الله ومنھا لو اکرھ على على ائتلاف مال الغیر فاتلفه - 00:10:42

في الضمان وجهان احدهما انه على المکرہ بالكسر وحده ولكن للمستحق مطالبة المتفل ويرجع به على المکرہ لانه معذور في ذلك الفعل. فلم یلزمهم ضمان بخلاف المکرہ على القتل. فإنه غير معذور فلهذا شارکه في الضمان - 00:11:00
وهذا التعلیل یقتضي ان الاکراه یبیح ائتلاف مال الغیر وبهذا جزء من القاضی في كتاب الامر بالمعروف والنهی عن المنکر
وابن عقیل في في عمد الداللة والثاني علیهمما الضمان كالدية صرخ به في التلخیص - 00:11:21

وذکرہ القاضی في بعض تعالییه احتمالاً وعلل باشتراکھما في الائمه وهذا تصریح بان الاکراه لا یبیح ائتلاف مال الغیر. وحکی احتمالاً اخر ان الضمان على المتفل وحده كما لو اضطر الى طعام الغیر فاکله - 00:11:40

ولا یصح ما ذکرہ من القياس عن المضطرب لان المضطرب لم یلجم. لم یلجم الائلاف حصلو لیک ان المضطرب لم یلجم الائلاف من يحال الضمان علیه ذکر هذا الفرق شیخنا. طیب هذه مسألة يقول لو اکرھ على ائتلاف - 00:11:55

في مال الغیر فاتلفه قيل له مثلاً اه اتلف مال فلان احرق سبارته او نحو ذلك فهل یجوز له الفعل او لا ان کان یخشى الظرر یعنی في بدنہ بحیث مثلاً انه هدد بالقتل - 00:12:13

وقال ان لم تفعل کذا او ان لم تتلف مال فلان قتلتک فھینڈ له ان یقدم على ذلك حفظاً لنفسه لان النفس مقدمة على الماء اما اذا کان اما اذا کان الاکراه لا يصل الى درجة القتل. يعني مثلاً يقول وبختک ونحو ذلك فھذا لا یبیح - 00:12:30

ولهذا ذکرنا من من شروط الاکراه ان یکون عذرًا ثلاثة شروط. الشرط الاول ان یکون المکرہ قادرًا على فعل ما هدد به والثاني ان ان یغلب على الظن انه یفعل. والثالث ان لا یستطيع المکرہ المدافعة - 00:12:51

طیب لو اکرھ على ائتلاف مال الغیر خلف في الضمان وجهان احدهما على المکرہ لانه هو المباشر وھینڈ یرجع. اذا اذا اکرھ على ائتلاف مال الغیر بان هدد بقتل ونحوه - 00:13:11

اہ فله ان یقدم على ذلك اذا قال کیف یقدمن قل لان حرمة النفس مقدمة على حرمة الماء لكن على من یکون الضمان؟ نقول الضمان یکون على من باشر الائلاف. وهو - 00:13:30

المکرہ ثم المکرہ یرجع على المکرہ الضمان یکون على من باشر وهو المکرہ ثم المکرہ یرجع على المکرہ احسن الله اليك قال رحمة الله یقول رحمة الله وهذا تصریح بان الاکراه لا یبیح ائتلاف مال الغیر وحکی احتمالاً - 00:13:44

واحد یحکی احتمالاً اخر ان الضمان على المتفل وحده كما لو اضطر الى طعام غیره فاکله. لا هذی فرق بینھما الاضطرار الى ما في يد الغیر على نوعین النوع الاول ان یکون مضطرباً الى عین المال - 00:14:07

ان یضطر الى عین مال الغیر ھینڈ له ان ینتفع بعین مال الغیر ولكن بقیمتھے والحانوت والنوع الثاني ان یکون اضطراره الى نفع مال الغیر لا عین له فھینڈ یجب على الغیر ان یبذله مجاناً - 00:14:28

یجب على الغیر ان یبدلها مجاناً اذا الاغترار بما في يد الغیر اي نوعین. النوع الاول ان یکون مضطرباً الى عین المال كما لو مثلاً اضطر الى طعام طعام في يد الغیر - 00:14:50

فنقول يجب على الغير ان يبذله فان لم يبذله جاز له ان يأخذه ولو كرها لينقذ نفسه من الهلاك لكن بقيمتها او بثمنه في موضعه والنوع الثاني ان يكون الاضطرار الى نفع مال الغير - 00:15:05

المال مع بقاء المال كما لو مثلا قال اعطي دلوا لاستقي به ماء عند بنر وهو يوشك ان يموت من العطش وهناك رجل معه دلو وقد اعطيني الدلو لاستقي به الماء - 00:15:24

فيجب عليه ان يبذله من صاحبه مجانا يعني هل يتضرر الدلو بخلاف السورة الاولى يعني الاضطرار الى عين المال معناه ان المال يتلف ان المالي يتلف لكن الاضطرار الى نفع المال المال باقي - 00:15:40

ولهذا قال الفقهاء رحهم الله ان الانسان اذا اضطر الى عين مال الغير وجب بذلك بقيمتها وان اضطر الى نفع المال فانه يجب ان يبذله مجانا مثال اخر مثلا في يوم شاة - 00:15:57

ويخشى لنفسه ان يهلك من البرد وهذا الرجل معه مثلا عباءة او فروة ومعه فروة اخرى وقال اعطي قال لا يجب عليه ان يبذلها له مجانا يتقي بها البرد احسن الله اليك. قال رحمة الله ومنها لو اكره على تسليم الوديعة الى غير المالك. فقال القاضي لا ضمان عليه لانه ليس باتفاق ذكره - 00:16:16

القاضي في بعض تعاليقه وذكره في المجرد في مجرد مفرقا بينه وبين الاكره على القتل القتلى لا يعذر فيه بالاكره بخلاف هذا قال شيخنا وهذا التعليل يشمل اتفاق ايضا انتهى - 00:16:44

وقد يقال هو معدوم في التسليم دون المباشرة. لانها اغلظ ولهذا فرق ابن عقيل والقاضي بين الاكره على القتل الاكره عن الاتلاف كما تقدم لان القتل اغلط وقد يقال انه لا يطمئن اذا اكره على التسليم ويطمئن اذا اكره على الاتلاف بان هذا اكره على سبب وذاك اكره على مباشرة - 00:16:59

يؤيده نص الامام احمد في رواية ابن ثواب على ان حافر البئر عدواانا اذا اكرهه السلطان على على الحفر لم يضمن وتابع ابن عقيل في الفصول وصاحب المغني القاضي في المجرد - 00:17:23

وفي شرح الهدایة لابي البرکات انه لا يضمن كما لو حلف لا يدخل الدار فدخلها مكرها قلت هذا القياس انما يأتي على احدى الروايتين في عدم الحنف. اما اذا قلنا بالحنث فلا يصح - 00:17:37

وفي الفتاوی الرحاپیات عن ابی الخطاب وابن عقیل الظمامن مطلقا لانه افتدى به ضرورة والله اعلم - 00:17:51

وفي الفتاوی الرحاپیات ايضا عن ابن الزاغونی انه ان اكره على التسلیم بالتهديد والوعید عليهم ضمان والاثم وانا له العذاب فلا اثم ولا ضمان الصحيح انه لا اثم ولا ضمان. ان المودع اذا اكره على تسليم الوديعة - 00:18:10

او اكره على اتفافها ولا ضمان لماذا؟ نقول لانه امين والامين لا ضمان عليه الا اذا تعدى او فرط والمكره هل هو متعد او مفرط لا متعد ولا مفرط فهو كما يعني هذا التلف حصل بغير اختياره - 00:18:28

فهو كما لو مثلا تلف العین من المطر او من الريح او جم لصوص وسرقوها فلا ضمن عليهم لان المودع امين والامين لا ضمان عليه الا اذا تعدى او فرط. ارأیت لو ان هذه الوديعة مثلا نزلت صاعقة من السماء واهلكتها - 00:18:53

واتلفتها. عليه ضمان فكذلك فما دام انه اكره فعله حقيقة فعله اعني المكره كلام فلما حكم له. نعم احسن الله اليك قال رحمه الله ومنها المحرم اذا اكره على قتل الصيد فقتل. فالضمان على المكره له ذكره - 00:19:16

المغني في الایمان في موضعين. وجزم به ابن الجوزي قلت ولكن نصر القاضي واصحابه رواية رواية عن احمد ان من من لبس مكرها ان من لبس مكرها انه يجب به عليه الفدية. قالوا كالحلق كالحلق وقتل الصيد - 00:19:40

فهذا يقتضي ان الضمان على المكره دون المكره له. حقيقة المسألة هي كالمسألة الاولى فيما اذا اكره على الحلق ان يقال ان ان محرم اذا اكره على قتل الصيد فقتل - 00:20:00

حينئذ نقول اما ان نقول انه يضمن ويرجع على على على المكره او ان المكره هو الذي يضمن مباشرة قلت ولكن ناصر

القاضي واصحابه رواية احمد ان من لبس مكرها انه تجب به الفدية قالوا كالحلق وقد في الصيد فهذا يقتضي الظمان - 00:20:14
على المكره دون المكره الضمان هنا قرار الضمان على المكره لكن اما ان نظمن المكره المكره ونقول يرجع على المكره. او
ان او ان يضمن المكره المخرج مباشرة. نعم - 00:20:41

احسن الله اليك قال رحمه الله قد يكون مثلا التطمئن المكره القاضي قد يضمن المكره وقد يضمن المكره ويقول ارجع عليه. نعم
احسن الله اليك قال رحمه الله ومنها اذا اكره من بيده الطلاق على الطلاق بغير حق. فنطق به يقصد دفع الاكره عن نفسه - 00:21:03

لم يقع الطلاق وكذلك نص عليه الامام احمد في العناق في رواية الجماعة منهم صالح وعبد الله وحنبل وابن منصور الحسن ابن ثواب
وابراهيم ابن هاني وحرب الاثرم وابو طالب وابو عبد الله النيسابوري وابو الحارث - 00:21:31
وعلي بن سعيد والفضل بن زياد المروذى ولو قصد ايقاع الطلاق دون دفع الاكره. ابدى القاضي في الجامع الكبير احتمالين. وصح
الوقوع وتبعه على التصحيح جماعة من المتأخرین لأن انما قلنا طلاق المكره لا يقع لعدم رضاه فاذا رضي وقع - 00:21:48
وجه عدم الواقع ان لفظه ملغى وتبقى النية ملغى وتبقى النية مجردة عن لفظ معترض والنية
بمجرد النية بمجردتها لا يقع بها الطلاق - 00:22:09

طيب هذی مسألة تقدم لنا في اول القاعدة انه يشترط لكون الاكره القوال على المشهورین من المذهب غير معترض ان ينوي دفع
الایقاع للانسان اذا اكره على طلاق زوجته. لأن قيل له طلاق زوجتك والا فعلت بك كذا وكذا - 00:22:25
فلا يخلو من احوال الحالة الاولى ان يطلقها بنية دفع ذكرها بتطلّق زوجتك فقد هي طلاق. ينوي ماذا؟ ان يدفع الاكره. فلا يقع الطلاق
بالاتفاق الحل الثانية ان يطلقها عن رغبة واختيار - 00:22:47

كما لو قيل له طلاق زوجتك والا فعلت كذا وكذا قال انا اصلا من من الاساس اريد ان اطلقها اتى الله عز وجل بهذا العذر ان اطلقها
هي طلاق - 00:23:09

قادسا للطلاق ولم ينوي دفع الاكرام حينئذ ايش يقع والحال الثالثة ان ينوي دافع الاكره والطلاق ولا يقع اذا ما دام ان هناك نية
في الاكره والحال الرابع الا تكون له نية - 00:23:23

لا تقول له نية يطلق زوجته فقد هي طلاق ماذا نويت؟ قال لم انوي لا دفع الاكرام ولا نويت الطلاق المشهور من المذهب ان الطلاق يقع
من شرط عدم الواقع - 00:23:46

ان ينوي ماذا؟ يدفع ذكره اذا لم ينوي دفع الاكره او يقصد دفع الاكره وقع الطلاق وال الصحيح في هذه المسألة هو القول الثاني ان
الطلاق لا يقع انه اذا لم ينوي - 00:24:00

فان الطلاق لا يقع لماذا؟ نقول لوجهين الوجه الاول ان نية دفع الاكره قد تغيب عن الانسان في تلك اللحظة وثانيا ان نية دفع الاكره
ايضا قد لا يعرفها جميع الناس لا يعرفها الا خواص طيبة - 00:24:14
العلم اذا نقول اذا اكره على الطلاق فطلاق لم يقع الطلاق سواء نوى دفع الاكره وهذا بالاتفاق او لم تكن له نية انما يقع الى ماذا؟ اذا
نوى فاذا نوى - 00:24:36

الطلاق في ان طلاق برضاء و اختيار فان طلاقه يكون معترضا كمل احسن الله اليك قال رحمه الله وان ترك التأويل بلا عذر او اكره على
طلاق مهمته فطلاق معينا فوجها. طيب ان ترك التأويل - 00:24:51

بلا عذر يعني لم يتأنّل ان لم يقل هي طلاق ونوى طالقا من وثاق او اكره على طلاق مهما فطلاق معينة فوجها نقول هذا لا فرق. اذا
قيل له طلاق فاطمة فطلاق هندا - 00:25:10

يقول هذا لا فرق لانه اكره على الطلاق فلا فرق بين هذی وهذی لكن المسألة التي بعدها قال ولو اكره على طلاقة. قيل له طلاق زوجتك
فاتاطمة طلاقة. فقال هي طلاق ثلاثة - 00:25:29

هذا يقع المؤلف يقول فطلاق ثلاثة لزمه الطلاق لكن ايضا هذا ينظر فيه. لو قصد بقوله هي طلاق ثلاثة. يعني شدة امتناله بالاكره يعني

قال اطلق زوجتك طلقة بس طلقة هذا مئة طلقة. انت خلصنا. نقول اذا كانت هذه نيته لم يقع الطلاق. ويأتي ان شاء الله الكلام عليها -

00:25:42

00:26:12 -